الأمم المتحدة

E/2009/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 May 2009
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

الحالة الاقتصادية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا: أوروبا وأمريكا الشمالية ورابطة الدول المستقلة

موجز

دخلت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عام ٢٠٠٨ فيما يُتوقع أن يكون أسوأ هبوط اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية. وتشهد كل منطقة من المناطق دون الإقليمية التي تغطيها اللجنة، أو يُتوقع أن تشهد، نموا سلبيا في عام ٢٠٠٩. وصاحب انخفاضَ النمو ارتفاعٌ في معدلات البطالة وانخفاضٌ ضخم في التجارة الدولية وفي تدفقات رأس المال. وتدهورت الأوضاع المالية للحكومات تدهورا ملموسا. ونتج التباطؤ الاقتصادي العالمي والركود الواسع النطاق الذي يعتري منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن أزمة مالية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها سرعان ما امتدت إلى أوروبا الغربية ثم إلى الإطار الخارجي لمنطقة اللجنة، وكذلك إلى بقية أنحاء العالم. وفي الواقع أن انخفاض النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة في منطقة اللجنة يرجح أن يكون أكبر من الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة التي نشأت فيها الأزمة. وهذه الأزمة جديرة بالاهتمام ليس بسبب حدتها فحسب، بل أيضا بسبب تزامن حدوثها في العالم أجمع.

* E/2009/100.

040609 040609 09-33142 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ونتيجة لوثاقة التكامل الاقتصادي وترابط الأسواق المالية، تُعتبر إمكانية انتقال الآثار السلبية في إطار الاقتصادات الناشئة في أوروبا مرتفعة بدرجة كبيرة. ولا يزال هناك احتمال لا يستهان به، وإن كان ضئيلا نسبيا، في أن يحدث انهيار مالي شامل في جميع أنحاء الأسواق الأوروبية الناشئة، تترتب عليه آثار عالمية ذات شأن وطويلة الأجل. ويضاف إلى ذلك أنه إذا لم تعالج نتائج الأزمة معالجة سليمة، يمكن أن يتزعزع الاستقرار الاجتماعي والسياسي في بعض الاقتصادات الناشئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

أولا – لمحة عامة عن الحالة الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١ – خلال السنوات الثلاث التي سبقت بداية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، بلغ متوسط النمو الحقيقي السنوي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٣,٢ في المائة، لكنه انخفض إلى نصف هذه النسبة (١,٥ في المائة) في عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يهبط إلى (– ٣,٥) في المائة في عام ٢٠٠٩، قبل أن يتعافى قليلا فيرتفع إلى حوالي ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٠. وقبل الأزمة، نحا نمط النمو في المنطقة منحى الاتجاهات العالمية فشهدت الاقتصادات الأوروبية الناشئة نموا أسرع بمرتين أو ثلاث مرات من نمو الاقتصادات المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. ويعزى هذا النمو بدرجة كبيرة إلى التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال، التي أتاحت للاقتصادات الناشئة مواصلة الاستثمار بمعدلات أعلى من التي كان يمكن بلوغها بالاعتماد على المدخرات المحلية وحدها. ولكن ثبت أن ذلك الاعتماد على التمويل الخارجي يشكل مثلبة كبرى أثناء فترة الهبوط الاقتصادي الحالية، إذ إنه كان المدخل الذي دلفت منه الأزمة.

٢ – ومنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، المكوّنة من ٥٦ دولة، هي منطقة شديدة التنوع تضم اقتصادات متقدمة واقتصادات ناشئة وعددا قليلا من البلدان النامية الفقيرة إلى حد ما. وتختلف طبيعة الأزمة بقدر كبير من حيث كيفية دخولها إلى هذه الاقتصادات المختلفة وطبيعة تأثيرها عليها، كما تتباين تباينا كبيرا خيارات السياسات المتاحة لهذه البلدان بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والقيود المؤسسية لدى كل منها. وفي عام ٢٠٠٩ من المتوقع أن يتراوح النمو في كل منطقة من المناطق دون الإقليمية للجنة بين (– ٣) في المائة و (– ٥) في المائة. ولا يُتوقع فحسب أن يكون معدل النمو أقل في الاقتصادات الأوروبية الناشئة، بل يُتوقع أيضا أن يكون تدهور هذه الاقتصادات أكبر بكثير قياسا إلى تجربتها التاريخية القريبة. وبالإضافة إلى ذلك، تتسم شبكات الضمان الاجتماعي في الاقتصادات الناشئة

بأنها أضعف من نظيراتها في الاقتصادات المتقدمة، كما أن نسبة السكان الأقرب إلى مستوى الكفاف في تلك الاقتصادات تتجاوز نسبتهم في الاقتصادات المتقدمة؛ وهذه هي الأسباب التي تجعل الهبوط الاقتصادي في الاقتصادات الأوروبية الناشئة أشد حدة منه في الاقتصادات المتقدمة.

٣ - وفي عام ٢٠٠٩، يُتوقع أن يبلغ معدل النمو (- ٥,١) في المائة في رابطة الدول المستقلة، و (- ٤,٦) في المائة في جنوب شرق أوروبا، و (- ٤,٢) في المائة في منطقة اليورو، و (- ٢,٧) في المائة في أمريكا الشمالية، و (- ٢,٤) في المائة في الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي. والهبوط الاقتصادي حاد جدا في أيرلندا وأيسلندا واقتصادات البلطيق حيث يتوقع أن يقارب معدل النمو (- ١٠) في المائة، وأن يكون ضعيفت إلى حد ما في الاتحاد الروسي وألمانيا وأوكرانيا. ويُحتمل أن يشهد عدد قليل من الاقتصادات الأصغر حجما في المنطقة التي تغطيها اللجنة، مثل أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقبرص، نموا إيجابيا في عام ٢٠٠٩، وقد يكون نموا وطيدا نسبيا في أوزبكستان وتركمانستان. وعلى الرغم من أن من المتوقع حدوث انتعاش بطيء في عام ٢٠١٠ يصحبه نمو إيجابي ولكنه بطيء في معظم أنحاء المنطقة، فإن قدرا كبيرا من الشك يكتنف هذه التوقعات وثمة احتمال معقول بأن يظل النمو سلبيا في الاتحاد الأوروبي.

٤ - ويمثل النمو السلبي المُتوقَّع للاقتصادات الناشئة في أوروبا في عام ٢٠٠٩ انتكاسة مؤسفة لأن عددا منها، لا سيما في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، لم يتعافَ تماما بعد من عملية الانتقال التي بدأت في عام ١٩٨٩. فعلى سبيل المثال، كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٨ في معظم الدول التي انبثقت من يوغوسلافيا السابقة (باستثناء سلوفينيا وكرواتيا) وفي دول رابطة الدول المستقلة التي تفتقر إلى الطاقة، أقل مما كان عليه في عام ١٩٨٩، ولم يتجاوز الدخل الحقيقي لجمهورية مولدوفا قرابة نصف ما كان عليه قبل عملية الانتقال. وبحلول عام ٢٠٠٨، استعاد الاتحاد الروسي تقريبا مستوى الدخل الذي كان عليه في عام ١٩٨٩، وإن كان مستوى الدخل في بعض دول رابطة الدول المستقلة الغنية بالطاقة، بما فيها أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان، قد تجاوز بقدر ملموس ما كان عليه في عام ١٩٨٩، وينطبق ذلك أيضا على أرمينيا وبيلاروس. ومن ثم، فإن الدخل الحقيقي للعديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية سيكون في عام ٢٠٠٩ أقل مما كان عليه قبل ٢٠ سنة.

٥ - وعلى المستوى العام، يلاحظ أنه رغم أنّ الصدمة المالية والاقتصادية في أوروبا كانت أقل من التي أصابت الولايات المتحدة، فإن الاستجابة الأوروبية على صعيد السياسات

كانت أبطأ وأضعف بكثير، ونتيجة لذلك انخفض الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا بقدر انخفاضه في الولايات المتحدة أو أكثر. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية)، سيكون هذا الركود الاقتصادي أشد ركود تشهده منذ الحرب العالمية الثانية، وإن كانت مستويات البطالة قد لا تصل إلى ما بلغته في حالة الهبوط الاقتصادي في الفترة ١٩٨١-١٩٨٢. وفي الاقتصادات الناشئة في أوروبا، التي شهدت ''توقفا مفاجئا'' لتدفقات رؤوس الأموال، كان حجم الصدمة كبيرا وإن كانت طبيعتها مختلفة عما كانت عليه في الاقتصادات المتقدمة. فلم يكن بمقدور هذه الاقتصادات الناشئة أن تنفذ على صعيد الاقتصاد الكلي سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية، وهذا ما جعل الانحسار الاقتصادي فيها كبيرا جدا، وبوجه عام أكبر مما هو عليه في الاقتصادات المتقدمة. إلا أنّ الهبوط الاقتصادي فيها لن يكون مماثلا في حدته للركود الذي صاحب مرحلة الانتقال في أوائل التسعينات. ويرجّح أن يسجل التاريخ هذه الأزمة العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ على أنها كانت أزمة ''الركود الكبير''.

٦ - ويرجَّح أن تبلغ معدلات البطالة في الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا ورابطة الدول المستقلة ١٠ في المائة فما فوق بحلول عام ٢٠١٠؛ والوضع أسوأ من ذلك بكثير في بعض الاقتصادات الأوروبية. فعلى سبيل المثال، قد يصل معدل البطالة إلى ٢٠ في المائة في أسبانيا و ١٧ في المائة في أيرلندا بحلول عام ٢٠١٠. ويبدو أنّ صرف الأيدي العاملة في فترة الهبوط الاقتصادي هذه يحدث في وقت مبكرا جدا عما كان يحدث في فترات الهبوط السابقة.

٧ - وفي الاقتصادات المتقدمة، خففت الأزمة من حدة التضخم الذي كان قد بدأ يتجاوز المستويات المستهدفة في أوائل عام ٢٠٠٨؛ و قلّص التباطؤ الاقتصادي بقدر شديد معدلات التضخم الإجمالي في أوروبا نتيجة لما سببه من انخفاض سريع وحاد للأسعار الدولية للسلع الأساسية. ورغم أن الاقتصادات المتقدمة قد تشهد انكماشا لفترة قصيرة خلال عام ٢٠٠٩، فإنه لا يرجح أن يستمر لأنه ناتج عن انخفاض غير متكرر في الأسعار العالمية للسلع الأساسية. غير أنّ الأزمة بالنسبة للاقتصادات الناشئة في أوروبا، نتيجة لأنها أدّت إلى انخفاض كبير في قيمة العملات، زادت من التضخم في بعض الحالات. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن متوسط أسعار المستهلك في بلدان رابطة الدول المستقلة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ارتفع عن السنة السابقة بنسبة ١٤ في المائة، ويُحتمل أن يتجاوز معدل التضخم ٥ في المائة في معظم أنحاء جنوب شرق أوروبا في عام ٢٠٠٩. ونتج عن انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية انخفاض كبير في حصائل التصدير في الاتحاد الروسي وبلدان رابطة الدول المستقلة الغنية بالطاقة في وسط آسيا.

٨ - وانخفضت التجارة انخفاضا كبيرا في اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا خلال العام الماضي، تراوحت نسبته عموما بين الربع والنصف. ويعود ذلك إلى الانخفاض في الدخل والاستهلاك معا على الصعيد الوطني وإلى انهيار تمويل التجارة بسبب الشلل الذي أصاب أسواق الائتمان. وقد تضرر من ذلك خصوصا الإنفاق الاستثماري وشراء السلع الاستهلاكية المعمرة، مما أثر سلبا بشكل خاص على التجارة في المصنوعات. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، انخفضت صادرات الولايات المتحدة من البضائع بنسبة ٢٢,٦ في المائة عما كانت عليه قبل عام، وانخفضت وارداتها بنسبة ٣٠,٤ في المائة. وفي الفترة نفسها، انخفضت صادرات الاتحاد الروسي من السلع بنسبة ٤٧,٥ في المائة، وانخفضت وارداته بنسبة ٣٦,٥ في المائة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بلغت نسبة انخفاض صادرات الاتحاد الأوروبي عن العام السابق ٢٤,٨ في المائة، وانخفضت وارداته بنسبة ٢٢,١ في المائة. وبلغت قيمة صادرات ألمانيا من السلع حوالي ١,٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠٨، وبذا ظلت ألمانيا أكبر البلدان المصدّرة في العالم؛ وصارت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بعد أن تجاوزتها الصين.

٩ - وفقدت أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أكثر من نصف قيمة الذروة التي بلغتها في عام ٢٠٠٧، في حين فقدت أسواق الأسهم في العديد من الاقتصادات الناشئة ثلاثة أرباع قيمتها. وبددت الأزمة نسبة كبيرة من رؤوس الأموال السهمية في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والأسواق الناشئة الأوروبية. وأصبح عدد لا يستهان به من أكبر المصارف المعروفة معسرا أو على وشك الإعسار، وإن كانت الأغلبية العظمى من المصارف الصغيرة والمتوسطة لا تزال في حالة أسلم بكثير. وفي ربيع عام ٢٠٠٩، أجرت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة ''اختبارات لمدى الإجهاد'' للمصارف الكبيرة في ذلك البلد لتقييم مدى قدرتها على الصمود. والمحاولات التي قامت بها الحكومات لإعادة رسملة المصارف لم تحقق حتى الآن إلا نجاحا ضئيلا؛ ومن ثم، فإن مسألة كيفية إعادة رسملة القطاعات المصرفية في هذه البلدان لا تزال في معظمها بغير حل. وفي الوقت الراهن، لا يزال العمل مختلا في أسواق التعامل بين المصارف في الولايات المتحدة وأوروبا، أصبح معظم الديون المقدمة حديثا من المصارف يستلزم ضمانة حكومية ليكون قابلا للتسويق. وقد تفادى القطاع المصرفي الكندي إلى حد بعيد المشاكل التي أصابت المصارف في الولايات المتحدة وأوروبا، فلم يشهد أيّ حالات انهيار للمصارف و لم تلزم أي إجراءات لإنقاذها.

١٠ - وجابهت الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا هذه الأزمة بتدابير غير مسبوقة على صعيدي التنشيط الاقتصادي وتخفيف القيود النقدية. غير أنّه يُعتقد بوجه عام

أن المجابهة كانت دون المستوى اللازم، ولا سيما في أوروبا الغربية. ويعزى جزء كبير من ضعف المجابهة الأوروبية إلى عدم تصميم المؤسسات بالشكل المناسب لتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. بيد أنّ الاستخدام الكثيف لتدابير تنشيط الاقتصاد الكلي ستكون له تكلفته على المدى الطويل من حيث احتمال حدوث التضخم وتسديد الديون ذات الصلة. ولن يتسنى إجراء تقييم كامل لما إن كان النهج الأكثر جرأة الذي اتبعته الولايات المتحدة لمجابهة الأزمة أفضل من النهج الأوروبي الأكثر حذرا إلا بعد انتهاء الأزمة كليا وبعد تسوية الكثير من التعقيدات الطويلة الأجل الناتجة عن الديون والتضخم.

١١ - وقد تألفت برامج التنشيط الاقتصادي في أمريكا الشمالية وأوروبا من زيادات للإنفاق وتخفيضات للضرائب. وشكلت زيادة الإنفاق قرابة الثلثين من تدابير التنشيط المتخذة في الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٩ وشكّل خفض الضرائب الثلث الباقي، مع تخصيص حوالي ثلث الإنفاق لمشاريع البنية الأساسية. وفي أوروبا، تميز برنامج التنشيط الاقتصادي في ألمانيا بالميل نحو خفض الضرائب، بينما ركزت الخطة في فرنسا على المشاريع العامة. وخصصت أغلبية برامج التدابير بعض الأموال لمشاريع بيئية متماشية مع موضوع ''الخطة البيئية الجديدة''؛ ولكن إنجاز منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في هذا المجال لم يكن بمستوى ما اقترحه بعض البلدان الآسيوية (وخاصة جمهورية كوريا).

١٢ - ويلزم فور انتهاء الأزمة والركود الراهنين المسارعة إلى تفكيك أي تدابير متخذة لتنشيط الاقتصاد من أجل تفادي التضخم والحد من النمو المفرط للدين الحكومي. غير أنّ هذا الأمر سيشكل تحديا كبيرا في مجال السياسات وسيتبين على الأرجح أنّ من الصعب جدا توقيته بشكل صحيح. فقد تم تشديد سياسات الاقتصاد الكلي قبل الأوان المناسب خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينات، الأمر الذي جعل العالم ينتكس مرة أخرى إلى الكساد لعدة سنوات إضافية، وحدث الشيء نفسه أيضا في اليابان في التسعينات.

١٣ - ومن المتوقع إجراء إصلاح تنظيمي للقطاع المالي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية؛ ومع أنّ هذه المسألة شأن وطني في المقام الأول، هناك حاجة ماسة إلى التعاون والتواؤم على الصعيد الدولي في تنفيذ هذا الإصلاح. ومن المتفق عليه عموما أنّ من الضروري تشديد إجراءات الموافقة على القروض العقارية، وتعزيز الإشراف على المصارف وتوسيع نطاقه ليشمل طائفة أوسع من المؤسسات، وزيادة الرقابة على الصناديق التحوطية وأسواق المشتقات المالية، وتنظيم وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وتقليص مديونية المصارف. ويلزم تقليل مسايرة الدورات الاقتصادية في قواعد المحاسبة (أي قد يلزم للممارسات المحاسبية أن تبتعد عن تقييم الصكوك المالية المستند إلى الأسعار السوقية المنصفة)

وفي ممارسات الإقراض المصرفي، وسيتعين على المصارف المركزية أن تأخذ في الحسبان أسعار الأصول لدى تقرير السياسات النقدية. ويتسم كل من هذه المسائل بطابع تقني للغاية وسيلزم للسلطات المالية الوطنية أن تبت في أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف الأساسية.

١٤ - ومع أنّ منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تضم مزيجا متنوعا من الاقتصادات، يوجد فيه بعض من أغناها وبعض من أفقرها في العالم، فإنها تتكون أساسا من اقتصادات متقدمة تنمو عموما بوتيرة أبطأ بقدر ملموس من وتيرة الاقتصاد العالمي ككل. ونتيجة لذلك، بدأت حصة اقتصادات المنطقة في الاقتصاد العالمي تنحو منحى تنازليا منذ فترة طويلة. ففي عام ١٩٩٩، بلغت حصة المنطقة في الناتج العالمي الحقيقي ٥٧,٥ في المائة، ولكنها انخفضت إلى ٥١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. وكان الانخفاض في حصة أمريكا الشمالية في الناتج العالمي مماثلا تقريبا لانخفاض حصة دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، حيث تراجعت حصة كل منهما على الترتيب من ٢٥,٩ في المائة و ٢٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٢٢ في المائة و ٢١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩. وارتفعت حصة اقتصادات رابطة الدول المستقلة من ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩.

١٥ - وفي عام ٢٠٠٧، تجاوزت خمسة بلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (الدانمرك ولكسمبرغ والسويد والنرويج وهولندا) النسبة المستهدفة من الناتج المحلي الإجمالي التي حددتها الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهي ٠,٧ في المائة. ولم يقدم معظم الاقتصادات الأخرى في أوروبا الغربية وكذلك كندا سوى نصف هذه النسبة تقريبا؛ أما الولايات المتحدة، التي تقدم أكبر مبلغ بالقيمة المطلقة (٢١,٨ بليون دولار)، فلم تقدم إلا حوالي ربع هذه النسبة المستهدفة.

١٦ - ولا يزال أمن الطاقة يشكل شاغلا مهما لمورّديها ومستخدميها في أوروبا على حد سواء. ويعتمد عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي حاليا، وبخاصة الدول الأعضاء الجديدة، على الاتحاد الروسي في تلبية نسبة كبيرة من احتياجاته من الطاقة. وخلال السنوات القليلة الماضية، وقعت عدة خلافات سعرية بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا بشأن نقل الغاز إلى الاتحاد الأوروبي أدت إلى الإغلاق المؤقت للأنابيب، مما سبب حالات نقص خطيرة في الاتحاد الأوروبي.

١٧ - ونتيجة لآثار العولمة والتغير التكنولوجي وإصلاحات سوق العمل وتقليل السمة التصاعدية للهياكل الضريبية، ما فتئ تفاوت الدخل يتزايد في أمريكا الشمالية وأوروبا، وخصوصا في الاقتصادات التي تتبع نموذجا أكثر استشرافا للسوق. وخلال العقد الماضي، كان النمو مرتفعا جدا في دخل الشريحة الأكثر ثراء التي تبلغ نسبتها ١ في المائة أو ٠,١ في المائة

من السكان (قياسا إلى متوسط مستويات الأجور). فعلى سبيل المثال، زاد دخل فئة الـ ١ في المائة الأكثر ثراء من سكان الولايات المتحدة فيما بين عامي ١٩٧٩ و ٢٠٠٥ بما قدره ٢٣٨ في المائة، أي ما يربو على عشرة أمثال الزيادة في دخل الشريحة الوسطى التي تمثل ٦٠ في المائة من السكان، حيث ارتفع دخلها بنسبة ٢١ في المائة. وازداد هذا التفاوت ازديادا كبيرا في البلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية خلال التسعينات، واستقر الوضع مؤخرا في بعض هذه البلدان لكنه مستمر في التدهور في البعض الآخر. ونظرا لأن العولمة والتغير التكنولوجي يؤثران على جميع البلدان، وإن كان ازدياد التفاوت في الدخل يتباين تباينا واسعا فيما بينها، يمكن القول إن العوامل المؤسسية والبيئة السائدة على صعيد السياسيات في مجال معالجة هذه التغيرات لهما أهمية كبيرة في الحد من تزايد هذا التفاوت في الدخل.

ثانيا – أمريكا الشمالية

١٨ – دخلت الولايات المتحدة فترة ركود اقتصادي في خريف عام ٢٠٠٧ وبقيت فيها إبان ربيع عام ٢٠٠٩. وبحلول آذار/مارس ٢٠٠٩، كان مستوى العمالة في الولايات المتحدة قد انحدر بمقدار ٥,١ ملايين وظيفة منذ بداية فترة الركود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛ وارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى ١٣,١ مليون شخص أي ما يكافئ معدل بطالة قدره ٨,٥ في المائة. وهو أعلى معدل على مدى ٢٥ عاما. وبما أن حوالي نصف الوظائف المفقودة كان في قطاعي التشييد والصناعة التحويلية اللذين يغلب فيهما العمال الذكور، فقد كان معدل البطالة في صفوف الرجال أعلى بنقطتين مؤيتين تقريبا من معدل بطالة النساء، وكان أعلى بمقدار ٥,٤ نقاط مئوية في صفوف السود عن معدل بطالة البيض. وبلغت نسبة العمالة إلى عدد السكان ٥٩,٩ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٩، وهو أدنى مستوى تبلغه منذ عام ١٩٨٥. وبلغ عدد متلقي استحقاقات التأمين ضد البطالة في الولايات المتحدة ٥,٨٤ ملايين شخص في ربيع عام ٢٠٠٩، وهو أضخم عدد يسجل منذ بداية تسجيل هذه البيانات في عام ١٩٦٧. وازداد عدد من يعيشون على قسائم الأغذية إلى ٣,٢ مليون نسمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وهو أيضا أضخم عدد مسجل تاريخيا ويزيد بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا عن الرقم القياسي السابق المسجل في عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من الوضع السلبي من حيث وجود فقدان صاف للوظائف، فإن اقتصاد الولايات المتحدة يظهر فيه قدر كبير من الحراك النشط، فخلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩ فقد ٤,٨ ملايين عامل وظائفهم أو استقالوا منها، لكن ٤,٣ ملايين عامل وظفوا في الشهر نفسه.

١٩ - وفي شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩، كان الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة قد انخفض بنسبة ١١,٨ في المائة عما كان عليه منذ عام مضى؛ وانخفض ناتج الصناعة التحويلية بنسبة ١٤ في المائة، بينما انخفضت العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بمقدار ١,٥ مليون وظيفة (أي بنسبة ١١ في المائة) من بداية الركود الاقتصادي. وفي شهر آذار/مارس ٢٠٠٩، بلغ انخفاض مبيعات السيارات ٢٣,٥ في المائة عن السنة الماضية.

٢٠ - وكانت الاستجابة في الولايات المتحدة على صعيد السياسات الاقتصادية الكلية ومن حيث أدوات السياسات النقدية والضريبية المعتادة استجابة ضخمة بقدر لم يسبق له مثيل في التاريخ، لكنها مع ذلك لم تكن كافية لاحتواء الأزمة احتواء كاملا. فقد خفضت أسعار الفائدة تخفيضا سريعا فأصبحت تقارب الصفر بحلول أواخر عام ٢٠٠٨ وكثفت السياسات النقدية تكثيفا إضافيا من خلال تطبيق تدابير التيسير الكمي. لكن السياسات النقدية كانت أقل فعالية بسبب اختلال العمل في أسواق رأس المال. ونفذ برنامج للتنشيط الاقتصادي في منتصف عام ٢٠٠٨، تلاه في أوائل عام ٢٠٠٩ مجموعة أخرى من تدابير التنشيط الاقتصادي بحجم ضخم تاريخيا بلغ ٧٨٧ بليون دولار، وخصص ثلثاها تقريبا لزيادات في الإنفاق، وثلثها لتخفيضات ضريبية. أما الجهود المبذولة على صعيد السياسات من أجل إعادة الأسواق المالية إلى حالة العمل فكانت أقل نجاحا. إذ أن الجهود الأولية لتخليص القطاع المصرفي من الأصول السمية لم تفلح في تحقيق هدفها. لكن اختبارات مدة الإجهاد التي أجرتها الحكومة والتي بينت أن عشرة من المصارف الكبرى التسعة عشرة تحتاج إلى مزيد من رؤوس الأموال (ما مجموعه ٧٤,٦ بليون دولار) قد ساعدت على توضيح الحالة المالية للنظام المصرفي، وكانت هذه خطوة ضرورية لإعادة الإقراض المصرفي إلى حالته الطبيعية. وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٩، أفلس ٣٢ مصرفا في الولايات المتحدة، بعد أن أفلس ٢٥ مصرفا في عام ٢٠٠٨. وقد نفذت حكومة الولايات المتحدة أيضا عددا من البرامج للمساعدة على إضفاء الاستقرار على سوق العقارات السكنية ومساعدة حاملي القروض العقارية الذين يجدون صعوبة في تسديد أقساطهم.

٢١ - وفي السنة المالية ٢٠٠٩، يتوقع أن تشكل إيرادات الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة ١٥,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تشكل نفقاتها ٢٧,٧ في المائة منه؛ وهاتان على التوالي هما النسبتان الدنيا والعليا لهذين المتغيرين على مدى يزيد عن ٥٠ عاما. ونتيجة لذلك، شكل العجز البالغ ١٢,٣ في المائة (١,٧٥ تريليون دولار) أكبر عجز تواجهه منذ الحرب العالمية الثانية، ويتوقع أن يقارب العجز ١٠ في المائة للسنة المالية ٢٠١٠؛ ونتيجة لحالات العجز هذه، يرجح أن يرتفع الدين القومي للولايات المتحدة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من مثلي ما كان عليه فيقارب ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

في عام ٢٠١٢. وبحلول عام ٢٠٠٨، بلغت ديون الأسر المعيشية كنسبة من الدخل القومي أعلى مستوى لها منذ الثلاثينات. ومع نمو الأزمة بدأت الأسر المعيشية تقلص إنفاقها تحسبا للأوقات المقبلة المحفوفة بالشكوك واحتمالات المشقة، وأدت محاولاتها المستمرة لزيادة مدخراتها إلى مزيد من التثبيط للنمو الاقتصادي.

٢٢ - وفي الولايات المتحدة انخفض عدد المنازل الجديدة قيد التشييد بنسبة ٣٣ في المائة إلى ٣٠٠ ٩٠٤ مترل مقابل ١,٣٣٥ مليون مترل في عام ٢٠٠٧، وبلغ بذلك أدنى مستوى له منذ أن بدأ تسجيله. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كان عدد تلك المنازل الجديدة قد تدنى بنسبة ٧٦ في المائة عن مستوى الذروة الذي بلغه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وجاوز عند حالات غلق الرهون في الولايات المتحدة ٣ ملايين حالة في عام ٢٠٠٨، وقارب معدلها ٠٠٠ ٣٠٠ حالة شهريا في أوائل عام ٢٠٠٩. وفي عدد من الولايات (كاليفورنيا وفلوريدا) الأشد تضررا، أصبحت مبيعات المنازل المغلقة الرهون تقارب حاليا نصف مجموع مبيعات المنازل. وانخفض السعر الوسيط للمترل القائم بنسبة (-١٥,٣) في المائة في عام ٢٠٠٨، وهي أكبر نسبة هبوط في أي سنة منذ أن بدأ تسجيل هذا الرقم في عام ١٩٦٨. وبحلول شباط/فبراير ٢٠٠٩، تراجعت متوسطات أسعار المنازل في الولايات المتحدة إلى ما كانت عليه في الربع الثالث من عام ٢٠٠٣. ومن مستوى الذروة في تموز/يوليه ٢٠٠٦، انخفضت مؤشرات S&P/Case-Shiller Home Price Index لأسعار المنازل في ٢٠ مدينة بنسبة ٣٠,٧ في المائة، بينما انخفض المؤشر المرّكب للمدن العشر بنسبة ٣١,٦ في المائة. بيد أنه بحلول ربيع عام ٢٠٠٩، كانت أسعار الرهون العقارية في الولايات المتحدة مقاربة لأدنى مستويات بلغتها على الإطلاق.

٢٣ - أما مؤشر داو جونز الصناعي المتوسط في الولايات المتحدة المتتبع على نطاق واسع فقد انخفض بنسبة ٣٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨، وكان ذلك أكبر انخفاض سجله المؤشر خلال سنة تقويمية واحدة منذ عام ١٩٣١. وانخفضت أسعار الأسهم في الولايات المتحدة انخفاضا كبيرا أيضا في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، لكنها سرعان ما تعافت من تلك الانخفاضات مسجلة ارتفاعا كبيرا في شهر نيسان/أبريل. وهذا التعافي الذي حدث في سوق الأسهم فسر على نطاق واسع على أنه يدل على أن المشاركين في السوق أصبحوا يعتقدون أن احتمال حدوث كساد اقتصادي قد تم تفاديه.

٢٤ - وبغية تجنب التضخم عند بدء الانتعاش، سيلزم للمصرف المركزي للولايات المتحدة أن يتدخل بقوة لخفض الكتلة النقدية وما يقارب ٧٠٠ بليون دولار من الاحتياطيات الفائضة التي تحتفظ بها المصارف التجارية في شكل ودائع لدى المصرف المركزي.

ثالثا – الاقتصادات المتقدمة في أوروبا

٢٥ – من المرجح أن تكون حالة الأداء الاقتصادي لمنطقة اليورو واحدة من أسوأ هذه الحالات في العالم خلال هذه الأزمة العالمية، حيث سيبلغ معدل النمو (-٤,٢) في المائة في عام ٢٠٠٩ و (-٠,٥) في المائة في عام ٢٠١٠. أما التباطؤ الاقتصادي المتوقع في أيرلندا وأيسلندا فسيكون أعظم انخفاض يسجله اقتصاد متقدم منذ الثلاثينات.

٢٦ – وفي الاتحاد الأوروبي، بلغ معدل البطالة ٧,٩ في المائة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، أي ٧,٨ في المائة للرجال و ٨ في المائة للنساء. وتباين هذا المعدل تباينا ملموسا من ١٥,٥ في المائة في أسبانيا، و ١٤,٤ في المائة في لاتفيا، و ١٣,٧ في المائة في ليتوانيا، إلى أدنى نسبة له وهي ٢,٧ في المائة فقط في هولندا. ويوجد حاليا ١٩,٢ مليون عاطل عن العمل في الاتحاد الأوروبي، ويقدر عدد الوظائف المفقودة لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بحوالي ٨,٥ ملايين وظيفة. وازداد معدل البطالة في أيسلندا من ١ في المائة قبل وقوع الأزمة إلى ٩ في المائة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩.

٢٧ – ولم ينحصر القصور التنظيمي الذي أفرز الأزمة الحالية في الولايات المتحدة وحدها، إذ أن الشركات الأوروبية التابعة لشركات الولايات المتحدة كانت هي التي انخرطت في بعض من أخطر أنواع السلوك التي كانت خارجة عموما عن نطاق ولاية الجهات التنظيمية في الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، كان هذا هو حال مؤسسة ليمان براذرز، حيث كان مكتبها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية هو المسؤول عن الكثير من المعاملات المحفوفة بالشكوك لهذه المؤسسة. وحال شركة ''أمريكان إنترناشيونال غروب'' (AIG)، التي باعت كثيرا مما لديها من صكوك المقايضة لمخاطر الائتمان عن طريق مصرف فرنسي تابع لها في لندن (Banque AIG). وبالتالي فإن القطاع المالي الأوروبي لم يكن مجرد مشتر غير فاعل لهذه الأصول، بل أدى دورا فعليا في تحويل هذه الأصول التي تبين فيما بعد أنها أصول سمية إلى أوراق مالية، وفي توزيعها والتأمين عليها. وعلى وجه الإجمال بينت الأزمة أن القصور التنظيمي لم يقتصر على عملية واحدة أو عمليتين محددتين في بلد واحد أو بلدين، بل طال طائفة واسعة النطاق من أنشطة الأسواق المالية في جميع أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

٢٨ – وتعزى حدة الأزمة التي ألمت بالاقتصادات المتقدمة في أوروبا إلى العوامل التالية: (أ) امتلك العديد من المصارف الأوروبية حصة ضخمة بقدر مثير للدهشة من الأصول السمية؛ و (ب) صمم الهيكل التنظيمي والمؤسسي الوطني للقطاع المالي في معظم الاقتصادات الأوروبية تصميما سيئا لا يسمح له بالتصدي للاضطراب في الأسواق المالية؛

و (ج) صممت المؤسسات والنظم الرقابية الإقليمية أو الأوروبية تصميما قاصرا لا يتناسب والحالة المالية الناشة؛ و (د) كانت المصارف الأوروبية أعلى مديونية من مصارف الولايات المتحدة؛ و (هـ) في بعض الحالات، كانت المصارف الأوروبية تعتمد اعتمادا مفرطا على التمويل الدولي بالجملة؛ و (و) أقرضت المصارف الأوروبية للأسواق الناشئة مبالغ أكبر كثيرا مما أقرضته لها مصارف الولايات المتحدة وأصبحت بالتالي معرضة بقدر أكبر لأخطار هبوط تلك الاقتصادات، لا سيما في الأسواق الناشئة الأوروبية الضعيفة بصورة خاصة حيال أي أزمة بسبب ضخامة العجز في حساباتها الجارية وضخامة ديونها المقيمة بعملات أجنبية؛ و (ز) كانت الروابط التجارية الإقليمية ذات حجم كبير، حتى في الاقتصادات التي نجت من الصدمات المالية الأولى؛ و (ح) صمم النظام النقدي الأوروبي على نحو ألغى تقريبا المساندة التي يوفرها مقرض الملاذ الأخير للمصارف التجارية الوطنية وكذلك الديون السيادية؛ و (ط) كان مقررو السياسات الأوروبيون أكثر عزوفا عن تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي المعاكسة للدورات الاقتصادية؛ و (ي) تكونت لدى عودة اقتصادات أوروبية فقاعات خاصة بها في مجال العقارات السكنية، واقترن ذلك بمعايير أشد ضعفا للقروض العقارية؛ و (ك) شكلت الشواغل التنافسية ذات النزعة الوطنية عائقا أمام توفير المساعدة الحكومية للقطاعات الأشد تضررا.

٢٩ - وكانت الاستجابة الأوروبية للأزمة على صعيد الاقتصاد الكلي أضعف من استجابة الولايات المتحدة ونفذت بوتيرة أبطأ. وعلى الرغم من أن المصرف المركزي الأوروبي بادر إلى زيادة السيولة في أسواق التعامل بين المصارف لدى ظهور أول بادرة للمشكلة، فإن أسعار الفائدة في منطقة اليورو كانت بعد عام من نشوب الأزمة أعلى مما كانت عليه عند بداية الأزمة في أواخر صيف عام ٢٠٠٧. وبدلا من ذلك، كان المصرف المركزي الأوروبي شديد الانشغال بمعدل التضخم الإجمالي الذي تجاوز قليلا المعدل المستهدف نتيجة لتصاعد الأسعار العالمية للسلع الأساسية. وخفضت أسعار الفائدة في نهاية المطاف إلى ١ في المائة في أيار/مايو ٢٠٠٩. لكنها لا تزال أعلى من نظيراتها في معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى. واضطر عدد من الاقتصادات الأخرى في الاتحاد الأوروبي خارج منطقة اليورو إلى أن يتبع تقريبا نفس النمط الذي وضعه المصرف المركزي الأوروبي. وكان مصرف إنكلترا المركزي أشد خسارة بكثير في تخفيض أسعار الفائدة في مرحلة مبكرة من الأزمة، ووصل بها في نهاية المطاف إلى ٠,٥ في المائة وهو أدنى سعر تبلغه في تاريخ ذلك المصرف طوال ٣١٥ عاما. وبحلول أيار/مايو، خفضت النرويج أيضا أسعار الفائدة إلى ١,٥ في المائة، وهو أدنى مستوى تبلغه على الإطلاق.

٣٠ - ويعزى عزوف البلدان المتقدمة في أوروبا الغربية، وعلى رأسها ألمانيا، عن أن تنفذ باختيارها مجموعات ذات حجم يعتد به من تدابير التنشيط الاقتصادي، إلى أن لديها آليات أوتوماتية ضخمة للحفاظ على الاستقرار يقدر حجمها بحوالي ضعفي ما يوجد منها لدى الولايات المتحدة، وفلسفاتها الاقتصادية المحافظة فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، وما يوجد لديها منذ وقت طويل من الشواغل الديمغرافية الأشد إلحاحا، وما لديها من قيود مدمجة في البنية المؤسسية للسيطرة على حالات العجز في المالية العامة. ويتوقع أن تبلغ النسبة الموحدة لعجز المالية العامة لمنطقة اليورو ٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، أي ما يعادل مثلي الحد المنصوص عليه في ميثاق الاستقرار والنمو. ويتوقع أن يصل العجز في المملكة المتحدة إلى ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ و ١١ في المائة في عام ٢٠١٠، وإن كان من المرجح أن يبلغ الدين العام ٦١ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩.

٣١ - وفي شباط/فبراير، كان الإنتاج الصناعي منخفضا عن العام السابق بنسبة ١٨,٤ في المائة في منطقة اليورو، وبنسبة ١٧,٥ في المائة في الاتحاد الأوروبي، وهذا يمثل هبوطا قياسيا. وتلقى نشاط الصناعة التحويلية بخاصة ضربة شديدة في منطقة اليورو؛ إذ انخفضت الطلبات الجديدة بنسبة ٣٤ في المائة عما كانت عليه قبل سنة. ويمثل ذلك أضخم هبوط شهري مسجل من سنة إلى سنة منذ أن بدأ المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية تجميع هذه البيانات في عام ١٩٩٦. ويعزى هبوط الإنتاج الصناعي الأوروبي في جزء كبير منه إلى تقلص التجارة على مستوى العالم، ولذا كان كبيرا بصورة خاصة لدى الاقتصادات التي تصدر نسبة مرتفعة من رؤوس الأموال والسلع الاستهلاكية المعمرة.

٣٢ - وقد زادت أسعار العقارات السكنية في أوروبا الغربية والدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي زيادة كبيرة خلال العقد الماضي فاقت في حالات كثيرة الزيادة في الولايات المتحدة. وتنخفض أسعار المنازل في الاتحاد الأوروبي حاليا بنسب تتراوح غالبا من ١٠ إلى ٢٠ في المائة من سنة إلى سنة، بينما تنخفض مبيعات المنازل القائمة بنسب تتراوح من ٢٥ إلى ٥٠ في المائة. والوضع أشد سوءا في بعض الاقتصادات، كأسبانيا وأيرلندا والمملكة المتحدة، منه في اقتصادات أخرى، كألمانيا، لم تشهد طفرة حقيقية في الأسعار. ويقارب عدد المنازل الجديدة غير المبيعة في أسبانيا حصيلة التشييد لمدة ثلاث سنوات بالمعدل الحالي (٢٦٠ ٠٠٠ مترل)، الذي يقرب من ثلث المعدل (٧٤٩ ٠٠٠ مترل) في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن الكساد الذي أصاب العقارات السكنية في هذه الاقتصادات له آثار مالية هامة، فمن غير المرجح أن يصل إغلاق الرهون العقارية في أوروبا إلى نفس المستوى الذي تشهده الولايات المتحدة، ولا أن تنهار الصكوك المالية الأوروبية

المضمونة برهن عقاري، لأن معايير الإقراض في أوروبا أكثر صرامة بكثير من معايير منح القروض العالية المخاطر في الولايات المتحدة.

٣٣ - وما يزال الشك يحيط بعض الشيء بالشكل المؤسسي المقبل للاتحاد الأوروبي، إذ أن من غير الواضح إن كانت إصلاحات لشبونة سوف تنفذ أم لا. وتهدف هذه الإصلاحات عموما إلى تيسير عملية صنع القرار من خلال توسيع نطاق المسائل التي يمكن البت فيها بأغلبية التصويت المشروطة بدلا من الموافقة الإجماعية، واستحداث منصب رئيس للاتحاد الأوروبي وإنشاء سلك دبلوماسي له، وتوسيع صلاحيات البرلمان الأوروبي. وقد صوت الأيرلنديون ضد إصلاحات لشبونة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وليس واضحا كيف سيؤثر الركود الاقتصادي الشديد الذي ينتاب هذا البلد حاليا في نتائج الاستفتاء الثاني المرتقب إجراؤه في خريف عام ٢٠٠٩.

٣٤ - وتعرضت أيسلندا لأزمة مالية كبرى في عام ٢٠٠٨ عندما انهار نظامها المصرفي، الذي كان مثقلا بمديونية عالية. وطبت أيسلندا مجموعة من تدابير الإنقاذ من صندوق النقد الدولي. وفي أوائل عام ٢٠٠٩، سقطت حكومة أيسلندا وكان السبب الرئيسي لسقوطها هو الأزمة الاقتصادية. ومن المرجح أن تتقدم الحكومة الجديدة بطلب البدء بعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في صيف عام ٢٠٠٩ وأن تجري استفتاء بهذا الشأن خلال الأشهر الثمانية عشر المقبلة، وستكون إحدى الميزات الرئيسية بالنسبة لأيسلندا هي إمكانية الانضمام إلى منطقة اليورو.

٣٥ - ومن المتوقع أن يشهد العام المقبل إصلاحا كبيرا في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة في القطاع المالي الأوروبي، كما في الولايات المتحدة. وإحدى المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لأوروبا هي كيفية معالجة عدد من المسائل التنظيمية المتعلقة بالكيانات المصرفية العابرة للحدود. فالمصارف الأوروبية الغربية تمتلك حصة كبيرة من القطاع المصرفي في الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي وفي جنوب شرق أوروبا، وقد ثارت بعض المسائل بشأن مسؤوليات الحكومات المضيفة والحكومات الأم فيما يتعلق بمعالجة الأزمة المصرفية.

٣٦ - وقد ظلت الفجوة بين أوروبا والولايات المتحدة من حيث الدخل الفردي والإنتاجية الفردية تتناقص طوال معظم الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ولكن انعكس هذا الاتجاه في التسعينات بسبب حدوث طفرة في الإنتاجية في الولايات المتحدة. وأفضى ذلك بالاتحاد الأوروبي إلى إطلاق جدول أعمال لشبونة، الذي استهدف سد هذه الفجوة. ولم تحقق هذه المبادرة حتى الآن إلا نجاحا جزئيا. فالفجوة في الدخل الفردي لم تعد تتسع، لكنها

لا تتقلص أيضا. وبما أن أوروبا تشهد هبوطا أكبر حجما نتيجة للأزمة الاقتصادية، وربما يكون تعافيها منها أشد بطؤا، وبما أن الولايات المتحدة تقترح زيادة التمويل الاتحادي للبحث العلمي، فإن الاحتمال ضئيل في أن يتحقق أي قدر من التقدم في سد هذه الفجوة خلال السنوات الخمس المقبلة.

رابعا – الاقتصادات الناشئة الأوروبية

٣٧ – كانت الأسواق الناشئة الأوروبية في بادئ الأمر في وقاء من الموجة الأولى لزوال الاستقرار المالي، حيث كانت أنشطتها المصرفية تعتمد على نماذج الإقراض التقليدية بلا أي تعرض للأصول السمّية. بيد أن الحالة تدهورت تدهورا شديدا في أواخر عام ٢٠٠٨ عند تعطل أسواق رأس المال العالمية نتيجة لزيادة نزعة العزوف عن المخاطرة وما صاحب ذلك من حركة ”الهروب نحو الأجوَد“. وتراجعت تدفقات رأس المال الخاص إلى أسواق العالم الناشئة من ٩٢٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٦٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، ويتوقع ألا تتجاوز ١٦٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. وكانت الاقتصادات الناشئة الأوروبية كبرى الأسواق المستفيدة من هذه التدفقات، ثم تقلصت بقدر كبير إمكانية حصولها عليها مع انحصار التركيز بدرجة متزايدة من جانب المشاركين في الأسواق على مدى الانكشاف أمام الخطر من جراء ضخامة العجز في الحساب الجاري لديهم.

٣٨ – ومن المرجح أن عددا كبير من الأسواق الناشئة الأوروبية سيحتاج إلى نوع ما من أنواع الدعم المتعدد الأطراف قبل أن تنتهي الأزمة. فبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كانت توجد لدى سبعة اقتصادات (أرمينيا، وأوكرانيا، والبوسنة، والهرسك، وبيلاروس، وجورجيا، ولاتفيا، وهنغاريا) برامج قيد التنفيذ تابعة لصندوق النقد الدولي وكانت اقتصادات أخرى على وشك إبرام اتفاق بهذا الصدد (رومانيا وصربيا). وتراوح حجم هذه الحزم البرنامجية بين ٥ و ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وصادف عدد من هذه البلدان صعوبات في الوفاء بالأهداف المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي وأوقفت مؤقتا المدفوعات المقررة لها (أوكرانيا، ولاتفيا، وهنغاريا). ويضاف إلى ذلك تقديم الصندوق المساعدة إلى أيسلندا، التي تعد اقتصادا أوروبيا متقدما. وحصلت عدة بلدان أخرى على اعتمادات ائتمانية جديدة من الصندوق كإجراء تحوطي؛ وحصلت بولندا على ٢٠,٥ بليون دولار لتعزيز احتياطيات مصرفها الوطني من أجل توفير مزيد من الدعم لعملتها.

٣٩ – وكان الإنتاج الصناعي، والصناعات التحويلية بصفة خاصة، الأشد تضررا في الاقتصادات الناشئة في أوروبا؛ وكانت التجارة في هذه القطاعات أيضا هي الأشد هبوطا. ولحق ضرر كبير بقطاع إنتاج السيارات بصفة خاصة وهو الذي يشكل نسبة كبيرة من

الإنتاج الصناعي في الاقتصادات الناشئة. فحصة الفرد في إنتاج السيارات جدّ كبيرة في عدد من الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي، ومنها سلوفاكيا وسلوفينيا والجمهورية التشيكية. وحدثت في إستونيا أكبر حالات الهبوط في الإنتاج الصناعي في الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد (-٣٠,٢ في المائة) وهنغاريا (-٢٩ في المائة) وسلوفينيا (-٢١,٢ في المائة) والجمهورية التشيكية (-٢٠,٣ في المائة). وفي أكبر الاقتصادات الناشئة الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، سجل الإنتاج الصناعي (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، مقابل الفترة نفسها من العام السابق) انخفاضا كبيرا أيضا، حيث هبط بنسبة ٣٤ في المائة في أوكرانيا، و ٢١ في المائة في تركيا، و ١٦ في المائة في الاتحاد الروسي. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان إنتاج السيارات في تركيا قد تقلص بنسبة ٦٠ في المائة، مقابل الفترة نفسها من العام السابق.

٤٠ - وكان النموذج الإنمائي في العديد من الاقتصادات الناشئة في أوروبا، ولا سيما في الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي، نموذجا يعتمد اعتمادا شديدا على رأس المال الخارجي لتمويل التنمية فيها. وانفردت المنطقة إلى حد ما بهذا الأمر، حيث أن العديد من الاقتصادات الناشئة الأخرى أصبح مصدّرا لرأس المال. ونتيجة لاستيراد رأس المال، تسنى للأعمال التجارية أن تستثمر وللأسر المعيشية أن تستهلك بقدر أكبر مما كان ممكنا بدون ذلك. لكن الأزمة أحدثت شللا في أسواق رأس المال العالمية مما حدّ من إمكانية حصول هذه الاقتصادات على التمويل الخارجي وأغرق العديد منها في وهدة هبوط اقتصادي خطير. وهكذا أبرزت الأزمة الضعف الكامن في الاعتماد على رأس المال الخارجي لتمويل التنمية؛ وبدون إجراء إصلاح كبير للنظام النقدي الدولي، يرجح أن تتجنب البلدان في المستقبل هذا النموذج الإنمائي مما سيؤثر تأثيرا ضارا على التنمية العالمية.

٤١ - ولا يزال التفاوت الاقتصادي أقل نسبيا في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالمقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى التي تماثلها في مستوى التنمية؛ إلا أن هذا التفاوت يفوق ما كان عليه في الماضي في ظل التخطيط المركزي وهو أعلى بقدر ما مما هو عليه في اقتصادات أوروبا الغربية. وكان للضرائب المباشرة والتحويلات أثرها الكبير في إعادة التوزيع في هذه الاقتصادات. وتبين المقارنات الشاملة لعدة قطاعات أن إرساء الديمقراطية وانخفاض معدل التضخم يساهمان على ما يبدو في التقليل من أوجه التفاوت، بينما يبدو أن الخصخصة الواسعة النطاق للهياكل الأساسية تزيد منها.

٤٢ - وبعد الأزمة المالية التي بدأت في آب/أغسطس ٢٠٠٧، شهدت الاقتصادات الناشئة الأوروبية انخفاضا كبيرا في تدفقات حوافظ الأسهم والسندات الداخلة إليها والخارجة منها

على السواء. وفي عام ٢٠٠٨، هبطت هذه التدفقات إلى نصف ما كانت عليه قبل بدء الأزمة. وتمثل التحويلات المالية أحد التدفقات المالية الهامة بالنسبة لعدد من الاقتصادات الناشئة الأوروبية؛ وهي بالنسبة لبعضها أضخم التدفقات المالية الخارجية الداخلة إليها وتفوق ما يدخل إلى هذه الاقتصادات إما من تدفقات رأس المال أو من المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المتوقع أن تتقلص التحويلات تقلصا ملموسا في العامين المقبلين، ولن تقتصر عواقب هذا الأمر على الاقتصاد الكلي فحسب، بل ستؤثر تاثيرا مباشرا أيضا على حالة الفقر وتراكم الثروة البشرية والصحة، حيث أن هذه التدفقات تذهب عموما إلى بعض من أشد الأسر المعيشية فقرا. وفي جمهورية مولدوفا، انخفضت نسبة التحويلات من ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، ومن المرجح أن يعتريها مزيد من الهبوط في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

٤٣ - وأتاح النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته الأسواق الناشئة الأوروبية فيما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ إحراز قدر من التقدم فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الاقتصادات الفقيرة نسبيا تنطوي مشكلتا الفقر والاستبعاد الاجتماعي على بعد إقليمي وعرقي قوي. ولا يوجد فيما يبدو ما يربط بين اتجاهات الدخل والاتجاهات المتعلقة بعدد من الأهداف الإنمائية للألفية التي تهم المنطقة بصفة خاصة، مثل الأهداف المتصلة بوبائي الإيدز والسل؛ فالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على سبيل المثال زادت منذ عام ٢٠٠١ بأكثر من الضعف في بلدان رابطة الدول المستقلة رغم النمو السريع الذي شهدته المنطقة. ومن ثم، فإنه مع تباطؤ النمو وعدم تأثر بعض مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بالنمو، سيلزم لإحراز مزيد من التقدم بقدر ملموس إجراء تغييرات أكثر وضوحا للسياسات في عدد من المجالات، وذلك إذا أريد لهذه الأهداف أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥.

٤٤ - وقد أدت الأزمة الحالية بالفعل إلى إبطاء التقدم المحرز مؤخرا في مجال بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وسيزداد تأخيرها له، بل وقد تدفع به إلى الاتجاه العكسي. فقد كاد الفقر المدقع أن يقضى عليه تماما في المنطقة بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، إلا أنه مع ارتفاع أسعار الأغذية، وتناقص فرص العمالة، وانخفاض التحويلات المالية، وثقل الإجهاد الواقع على شبكات الضمان الاجتماعي، تفيد التقديرات (الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) أن ١٠ ملايين آخرين من سكان المنطقة قد أسقطوا مرة أخرى في شباك الفقر المدقع. ومن المرجح أيضا أن يحدث نكوص عن التقدم المحرز مؤخرا في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين. ويرجح أن يؤدي تردي الحالة الاقتصادية إلى مزيد من التدهور في الظروف الأساسية (الفقر والبغاء وتعاطي المخدرات) التي ساعدت على تفشي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، وسيفضي الموقف المالي المتفاقم

للحكومات المعنية إلى تقليص الموارد المرصودة للصحة العامة، التي لا يمكن بدونها مكافحة هذين المرضين.

٤٥ - وقد تعطل التقدم الاقتصادي في عدد من الأسواق الناشئة الأوروبية، بفعل القضايا السياسية التي لم تجر تسويتها والنزاعات ''المجمدة''، مما أسفر عن بلبلة اقتصادية وحدّ من المكاسب المتأتية من التعاون على الصعيد الحكومي الدولي. وينطبق هذا بصفة خاصة على منطقة القوقاز والدول التي انبثقت من يوغوسلافيا السابقة.

ألف - الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي

٤٦ - يجتمع لدى الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي بعض من خصائص الاقتصادات المتقدمة وبعض آخر من خصائص الاقتصادات الناشئة وهي لذلك تمثل موضع الالتقاء بين المجموعتين. فالدول الأعضاء الجديدة، كمجموعة، تقدر نسبة الدخل الفردي فيها حسب تعادل القوة الشرائية بحوالي ٥٦ في المائة من معيار الاتحاد الأوروبي وهي تواصل الاقتراب منه بما يزيد قليلا عن نقطة مئوية واحدة سنويا، ويزيد هذا المعدل زيادة طفيفة عن ما حققته دول جنوب أوروبا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على مدى العقدين الماضيين. والدخل الفردي في عدد من الدول الأعضاء الجديدة أصبح يفوق حاليا نظيره في بعض الاقتصادات الفقيرة نسبيا في أوروبا الغربية، التي تصنف عموما على أنها اقتصادات متقدمة. بيد أن المشاركين في الأسواق في أثناء الأزمة الاقتصادية الحالية ما برحوا يعاملون الدول الأعضاء الجديدة بوجه عام على أنها اقتصادات ناشئة نظرا لما يوجد لديها من مواطن الضعف التي كثيرا ما تكون مرتبطة بالأسواق الناشئة، من قبيل كبر العجز في الحساب الجاري وضخامة القروض المقيّمة بالعملات الأجنبية. وقد تمتعت الدول الأعضاء الجديدة الأربع التي سبق أن اعتمدت اليورو عملة لها بحماية طفيفة. لكن احتمال التعرض لأزمة مالية وأزمة في العملة كتلك التي تنتاب عادة الأسواق الناشئة لا يزال احتمالا غير هين في عدد من الدول الأعضاء الجديدة.

٤٧ - وقد تأثرت الدول الأعضاء الجديدة بالأزمة من خلال عدة سبل، ولكن كان أهمها على الإطلاق الروابط المالية بين المصارف الأم في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة وفروعها في اقتصادات تلك الدول والهبوط الكبير لصادراتها من جراء التباطؤ الاقتصادي في أوروبا الغربية. وفي معظم الدول الأعضاء الجديدة، كانت نسبة كبيرة، كثيرا ما فاقت النصف، من الأصول الكلية للمصارف، مملوكة لفروع تابعة لمصارف أوروبا الغربية.

٤٨ - ومما عرقل بقدر ملموس استجابة الدول الأعضاء الجديدة للأزمة الاقتصادية على صعيد السياسات القيود المؤسسية المنصوص عليها في ميثاق الاستقرار والنمو ومعايير معاهدة

الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت)، فعلى سبيل المثال، كان انتهاج سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية مقيدا بضرورة أن يكون العجز أقل من ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأحجمت عدة بلدان عن تغيير نظام تثبيت أسعار الصرف لديها.

٤٩ - ويتعين لمواجهة الأزمة إجراء تكييف كبير لأسعار الصرف والأسعار عموما والأجور في الدول الأعضاء الجديدة. وبعض هذه الاقتصادات لديها أسعار صرف ثابتة مما سيزيد من صعوبة هذا التكييف، إلا أن أسواق المنتجات والأيدي العاملة في المنطقة على وجه العموم تتسم بالمرونة (نتيجة لضعف نقابات العمال). وسيكون الدعم المتعدد الأطراف من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير عنصرا مهما في توفير بعض الموارد المالية الخارجية اللازمة ريثما تتعافى أسواق القطاع الخاص.

٥٠ - وتواجه الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي عددا من التحديات لقدرتها على مواصلة تقريب أحوالها من الأحوال السائدة في الدول التي كانت أعضاء في الاتحاد عند انضمامها هي إليه، بما في ذلك زيادة معدل مشاركة العمال صغار السن وكبار السن في القوة العاملة وإيجاد اقتصادات خلاقة تتسم بقدر أكبر من الدينامية، واستكمال العملية الهيكلية والمؤسسية المرتبطة بانتقال هذه الدول إلى اقتصاد السوق. ولا تزال الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي توفر مصدرا هاما للتمويل اللازم لإحداث هذه التغيرات.

٥١ - وزادت حصة الصادرات من الدول الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد من ١ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٧ في المائة في الوقت الحالي. وتعتمد الدول الأعضاء الجديدة اعتمادا شديدا على التصدير إلى غيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد. لكن منذ عدة سنوات، بدأ مسار حصة صادرات الدول الأعضاء الجديدة في وسط أوروبا يتحول تحولا مطردا عن الاقتصادات المتقدمة الأقدم في الاتحاد الأوروبي إلى الدول الأعضاء الجديدة الأخرى والاتحاد الروسي والبلدان الأوروبية الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

٥٢ - ولا تزال نسبة العمالة إلى عدد السكان منخفضة في الدول الأعضاء الجديدة بالمقارنة بالمتوسط في الاتحاد الأوروبي، لا سيما فيما يتعلق بالعمال صغار السن وكبار السن. وهناك نقص متزايد في أعداد العاملين ذوي المهارات العالية (من ذوي المؤهلات العليا وما فوقها) تتفاقم حدته من جراء الارتفاع النسبي لمعدلات هجرتهم إلى أوروبا الغربية.

باء – بلدان جنوب شرق أوروبا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

٥٣ – كانت الأحوال ومواطن الضعف في بلدان جنوب شرق أوروبا (العجز في الحساب الجاري) والديون المقيّمة بالعملات الأجنبية وما إلى ذلك) مماثلة في كثير من جوانبها لما يوجد في الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي، ولكنها كانت أشد سوءا لعدم تمتع تلك البلدان بالدعم المالي من الاتحاد الأوروبي ولا المصرف المركزي الأوروبي. بيد أن تلك البلدان لا تزال تستفيد من عدد من برامج المساعدة الأطول أمدا المقدمة من الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في هذه المنطقة دون الإقليمية (-٤,٦) في المائة في عام ٢٠٠٩، وأن يبلغ هذا الهبوط أقصاه في تركيا بمعدل قدره (-٥,١) في المائة.

٥٤ – ويتفاوت مستوى البطالة تفاوتا كبيرا في منطقة جنوب شرق أوروبا، من الاعتدال في بلغاريا وكرواتيا إلى الارتفاع الشديد في البوسنة والهرسك وفي صربيا. وفي جميع أرجاء المنطقة، لا يزال معدل المشاركة في القوة العاملة منخفضا ولا يزال القطاع غير النظامي كبيرا. وتعرضت الاقتصادات في جنوب شرق أوروبا أيضا لانخفاضات كبيرة في معدلات النمو مع الهبوط الشديد في الصادرات وتدفقات رأس المال والتحويلات المالية إليها.

٥٥ – ولا تزال كرواتيا وتركيا في خضم عملية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي المتعددة السنوات؛ فعضوية كرواتيا في الاتحاد يقف دونها نزاع على حدّ بحري مع سلوفينيا، في حين تواجه تركيا عددا من المشاكل الأكثر جسامة. فالحجم الاقتصادي لتركيا وثقافتها الإسلامية عاملان مهمان في إبطاء عجلة التقدم بالنسبة لها. وفي ربيع عام ٢٠٠٩، قبل الاتحاد الأوروبي طلب الجبل الأسود البدء في عملية الانضمام الرسمية إلى الاتحاد وقدمت ألبانيا طلبها رسميا بهذا الصدد. ولا يزال أمام البلدان أو الأقاليم المتبقية في جنوب شرق أوروبا أن تنفذ عددا من الإصلاحات المحلية قبل أن يتسنى لها النظر في الانضمام إلى عضوية الاتحاد. واتفق أعضاء الاتحاد الأوروبي على أن عضوية أي بلد بخلاف كرواتيا في الاتحاد الأوروبي لا يمكن إتمامها حتى تتم الموافقة على معاهدة لشبونة.

٥٦ – وتنطوي الأزمة الاقتصادية على آثار قد تكون طويلة الأمد بالنسبة لاقتصادات جنوب شرق أوروبا. وكان يظن عموما قبل وقوع الأزمة أن هذه الاقتصادات ينبغي أن تحاول على وجه التقريب محاكاة النموذج الاقتصادي الناجح للدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي. بيد أن قدرة هذه الاقتصادات على التنمية اعتمادا على التمويل الخارجي (كما فعلت الدول الأعضاء الجديدة) يرجح أن تكون مثقلة بالقيود في المستقبل. ولذلك يرجح أن تتقلص بقدر كبير قدرة هذه الاقتصادات على النمو والاقتراب من مستويات أوروبا الغربية.

جيم – رابطة الدول المستقلة

٥٧ – كان هبوط النمو الاقتصادي الذي تعرضت له بلدان رابطة الدول المستقلة، بما فيها الاتحاد الروسي، أثناء الأزمة الحالية هبوطا غير عادي، ويمثل على الأرجح أفدح ''انعكاس للحظوظ'' واجهته أي من مناطق العالم الرئيسية. فمن المتوقع أن يهبط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الرابطة من ٨,٦ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى (-٥,٢) في المائة في عام ٢٠٠٩، مما يمثل انحسارا يقارب ١٤ نقطة مئوية، وهو ما يفوق ضعفي الانحسار الذي شهدته الولايات المتحدة أو منطقة اليورو في الفترة نفسها. ويرجح أن يحدث أكبر انعكاس من هذا القبيل بما يناهز ١٦ نقطة مئوية في أوكرانيا، حيث يتوقع أن يهبط معدل النمو في ٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى (-٨) في المائة في عام ٢٠٠٩.

٥٨ – وفي الاتحاد الروسي، يرجح أن يهبط الناتج المحلي الحقيقي من ٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى (-٦) في المائة في عام ٢٠٠٩. وهذا أمر مثير للدهشة لأن الاتحاد الروسي لم يكن يملك إلا القليل من الأصول السمّية التي هي محور الأزمة، وكان لديه فائض كبير في الحساب الجاري واحتياطيات دولية ضخمة وقدر ضئيل من الديون الحكومية وفائض كبير في المالية العامة. وقد ارتفع معدل البطالة في الاتحاد الروسي إلى ٨,٥ في المائة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وهو أعلى معدل لها منذ آذار/مارس ٢٠٠٤؛ ومن المتوقع أن يزداد معدل البطالة إلى ١٢ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. وفي شهر شباط/فبراير أيضا، انخفضت تجارة التجزئة الروسية بمقدار ٢,٤ في المائة عما كانت عليه في الشهر نفسه من العام الماضي، وهو أول انخفاض شهري منذ عام ١٩٩٩. وهذا الهبوط الاقتصادي الكبير يعزى أساسا إلى هبوط ضخم في حصائل التصدير وفقدان القطاع الخاص الروسي لإمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية. وتوقفت تدفقات رأس المال الخاص إلى الاتحاد الروسي توقفا مفاجئا في منتصف عام ٢٠٠٨، وتبع ذلك انعكاس حاد في النصف الثاني من العام نفسه، حيث سجلت التدفقات الصافية إلى الخارج رقما قياسيا بلغ ١٣٠ بليون دولار على مدى العام كله. واستمرت التدفقات الصافية إلى الخارج في عام ٢٠٠٩ وبلغت ٣٣ بليون دولار في الربع الأول من العام. ونتيجة لحدوث تقلبات مفرطة، أغلقت أسواق الأسهم عدة مرات.

٥٩ – وأدى انخفاض أسعار الطاقة وتباطؤ الاقتصاد إلى هبوط في الميزانية الحكومية للاتحاد الروسي من فائض بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى عجز تقدر نسبته بـ ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وهذا التأرجح الحاد المسقط في الموقف على صعيد المالية العامة يدل على أن الاتحاد الروسي نفذ واحدا من أكبر برامج التنشيط الاقتصادي التي نفذت في الاقتصادات الرئيسية في العالم. ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق بنسبة

٣٠ في المائة عن العام السابق مع انخفاض الإيرادات بنسبة ٣٠ في المائة عن العام السابق. وسيمول معظم العجز من الصندوق الاحتياطي للنفط؛ ويرجح ألا يزيد الاقتراض المحلي الإضافي عن ١ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي. ويعد حجم المبادرات الرامية إلى توسيع العرض سمة مميزة لمجموعة التدابير الروسية للتصدي للأزمة بالمقارنة بالبلدان الأخرى في مجموعة العشرين.

٦٠ - ومع أن حكومة الاتحاد الروسي لم تكن من المقترضين المعدودين في أسواق رأس المال الدولية، فإن قطاعه الخاص كان كذلك. ومن ثم، فإنه بينما يتمتع القطاع العام بمركز قوي تجاه الخارج، تجابه الشركات والمصارف عبئا كبيرا من مدفوعات الديون الخارجية والمصارف مع محدودية شديدة الإمكانية للحصول على قروض جديدة. ويعاني النظام المصرفي في عدد من بلدان رابطة الدول المستقلة إجهادا شديدا في الوقت الحالي، ومن المرجح أن يستلزم الأمر تنفيذ برامج للإنقاذ أو تقديم أشكال أخرى من المساعدات أو الإعانات الحكومية.

٦١ - وقد حاولت الحكومات في جميع أنحاء العالم تقديم الدعم في أثناء هذه الأزمة إلى صناعاتها المحلية عن طريق سياسات شتى تتعلق بالضرائب أو الإعانات أو التعريفات؛ غير أن هذه السياسات كانت في كثير من الحالات مقيدة بالاتفاقات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية. ولم يكن الاتحاد الروسي وعدد من بلدان رابطة الدول المستقلة غير الأعضاء في المنظمة مقيدين بنفس القدر في هذا الصدد، غير أنه لم تكن لديهم بوجه عام الموارد المالية اللازمة لتقديم قدر كبير من المعونة إلى القطاعات الصناعية. فقد قدمت حكومة الاتحاد الروسي حوالي ٥٠ بليون دولار لدعم شركات شتى كانت تواجه صعوبات، وعمدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى زيادة التعريفات المفروضة على استيراد السيارات المستعملة بنسبة وصلت إلى ٢٠٠ في المائة، حسب عمر السيارة وحجم المحرك، ووعدت بإعانة القروض المستخدمة في شراء بعض طرازات السيارات المنتجة محليا، وذلك على سبيل المساعدة على حماية جهات صنع السيارات في الاتحاد الروسي. ولكن بلدان رابطة الدول المستقلة، لكونها من غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لم يكن لها وقاء من السياسات الحمائية التي تنتهجها بلدان أخرى.

٦٢ - ولم يكن هناك إلا قدر محدود من التعاون والتنسيق الإقليميين فيما بين بلدان الرابطة للتصدي للأزمة. لكن الاتحاد الروسي، رغم حالته الاقتصادية الخطيرة، زاد من دعمه المالي لاقتصادات البلدان المجاورة له. وفي أوائل عام ٢٠٠٩، اقترح الاتحاد الروسي إنشاء صندوق لمكافحة الأزمة في إطار الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية بمبلغ يقارب

١٠ بلايين دولار (قدم منه الاتحاد الروسي ٧,٥ بلايين دولار) يخصص أساسا لتقديم المعونة إلى اقتصادات سائر بلدان رابطة الدول المستقلة. ويفترض أن يعمل الصندوق مع مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي على تحديد المشاريع المشتركة التي يمكن أن تساعد هذه الاقتصادات على التصدي للأزمة. وقدم الاتحاد الروسي أيضا قدرا من المساعدة الثنائية، شمل قرضا قدره بليونا دولار لبيلاروس وقرضا لتحقيق الاستقرار قدره ٥٠٠ مليون دولار لأرمينيا. وقد تكون للأزمة أيضا آثارها على إنشاء اتحاد للعملة بين الاتحاد الروسي وبيلاروس على اعتماد الروبل عملة لتجمع أوسع نطاقا مثل الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية. ومن المؤسف أن قيمة الروبل الروسي وجميع العملات الأخرى في المنطقة قد تعرضت لانخفاضات كبيرة، ولا تفصح الأزمة عن أي دليل واضح على أن اتحادا نقديا أوسع نطاقا سيوفر بالضرورة قدرا إضافيا من الاستقرار.